

«أنصار الله» تحصن ساحاتها: عفو عن المشاركين في «فتنة ديسمبر»

الأميركي، دونالد ترامب، تناولت سبل «محاسبة النظام الإيراني على أعماله العدوانية، وطلوعه في تزويد الميليشيا الحوثية التابعة له بالصواريخ لتهديد أمن واستقرار المملكة ودول المنطقة»، بحسب ما أوردت وكالة الأنباء السعودية. من جهته، أكد البيت الأبيض، في وقت لاحق، حدوث الاتصال، لافتاً إلى أن الجانبين «اتفقا على أهمية تنشيط عملية سياسية لإنهاء الحرب في اليمن»، مضيفاً أن «العاهل السعودي أطلع الرئيس الأميركي على خطة سعودية لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية»، في تصريحات لا يمكن عدّها مؤشرات إيجابية؛ بالنظر إلى التصعيد المتواصل على الأرض بتغطية أميركية، وإلى أن «الخطة الإنسانية السعودية»، وفقاً لما هو ظاهر إلى الآن، لا تعدو كونها محاولة لتعميه ذلك التصعيد.

على خط مواز، وفيما تنبأهي السعودية بـ«خبطها الإنسانية»، مُنمّية الشعب اليمني بها، تتسارع المؤشرات إلى استمرار التدهور في الأوضاع الغذائية والصحية لليمنيين بفعل استمرار الحصار المفروض على البلاد. وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس، ارتفاع عدد الإصابات المحتملة بوباء الكوليرا إلى مليون حالة، فيما يعاني أكثر من 80 في المئة من السكان نقصاً في الغذاء والوقود والمياه النظيفة والرعاية الصحية. وكانت منظمة الصحة العالمية قد حذرت، في الثالث من ديسمبر الجاري، من أن تفشياً جديداً للكوليرا قد يضرب اليمن خلال أشهر، بعد إغلاق «التحالف» المنافذ الجوية والبحرية والبحرية، ما أدى إلى انقطاع الوقود عن المستشفيات، وتوقف ضخ المياه، وعدم وصول المساعدات إلى أطفال يتضورون جوعاً.

(الأخبار)

محاولة من الرياض للتغطية على العمليات العدائية الجديدة التي تنوي تصعيدها دونما مبالاة بما ستحصده من أرواح إضافية، أعلنت قيادة «التحالف» أنها ستبقي ميناء الحديد، المنفذ الرئيسي لدخول الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى اليمن، مفتوحاً لمدة شهر، عازية ذلك، في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية، إلى ما ادعت أنه «حرص دول تحالف دعم الشرعية في اليمن على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق، وتكثيف الإجراءات المتعلقة بالتفتيش». خطوة سرعان ما بادرت الولايات المتحدة إلى مسابقتها، مبدية، عبر المتحدثة باسم البيت الأبيض، سارة ساندرز، ترحيبها بالقرار السعودي. ولم تفت ساندرز، طبعاً، إعادة التشديد على الرواية السعودية بشأن الصواريخ البالستية اليمنية التي تطال العمق السعودي، إذ حَمَلَت إيران المسؤولية

في خطوة تستهدف قطع الطريق على محاولات السعودية والإمارات الاستثمار في تداعيات الأحداث التي شهدتها صنعا منذ ما قبل هزلة الرئيس السابق، أقر المجلس السياسي الأعلى عفواً عاماً عن كل المدنيين الذين شاركوا في «فتنة ديسمبر». يأتي ذلك في وقت تتابع فيه القوات الموالية لـ«التحالف» استعداداتها لتنفيذ خطط «الغزو» الجديدة، التي تحاول السعودية تمويهها بخطوات إنسانية خجولة، لا تجد الولايات المتحدة حرجاً في وصفها بـ«الخطة»

على ما ورد في نصه الذي نشرته وكالة «سبا» الرسمية، «حرصاً على لم الشمل وتجاوز الآثار المؤسفة الناتجة من تلك الأحداث المؤلمة... وتأكيداً على مبدأ الشراكة بين أبناء الوطن بمكوناته السياسية، ودخلاً للمزاعم الكاذبة التي ترددها أبقاق إعلام العدو الخارجي، والتي تهدف إلى شق الصف...».

وفي الاتجاه نفسه، جاء قرار الصماد، أول من أمس، تعيين قياديين من حزب «المؤتمر الشعبي العام» في منصبين رسميين. والقياديان هما: حمود عباد، الذي سبق له أن شغل منصب محافظ محافظة ذمار، ووزير الأوقاف، ووزير الشباب والرياضة، قبل أن يعينه الصماد أميناً عاماً لأمانة العاصمة. أما القيادي الآخر، فهو عضو اللجنة الدائمة في حزب «المؤتمر»، محمد حسين المقدشي، الذي عينه الصماد محافظاً لمحافظة ذمار. وإلى جانب تلك الخطوات السياسية، تتتابع، على المستوى الميداني، عمليات التحشيد القبلي من ذمار وإب ومناطق محيط صنعا باتجاه مديرية نهم، حيث تحاول القوات الموالية لـ«التحالف» التقدم إلى أرحب الفاصلة بين نهم وصنعا. على المقلب السعودي، وفي

يوصل تحالف العدوان على اليمن عمليات التحشيد الميداني على أكثر من جبهة، تمهيداً للخطة التي يعتزم تنفيذها باتجاه الساحل الغربي وصنعا. تحشيداً تحاول السعودية التغطية عليه باتخاذها خطوات ذات طابع إنساني، تحظى بممالة واضحة من قبل الولايات المتحدة، التي لا يبدو أنها تعارض، إن لم تكن داعمة لمشاريع «الغزو» الجديدة. في المقابل، تتابع «أنصار الله» مساعيها لسد الثغرات التي قد تحاول الرياض وأبو ظبي النفاذ من خلالها؛ بناءً على اعتقادها بأن مقتل الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، أحدث شخراً يسهل اللعب عليه وزرع بذور الفتنة فيه.

في هذا الإطار، يأتي قرار العفو العام الذي اتخذته، أمس، رئيس المجلس السياسي الأعلى، صالح الصماد، إذ أصدر الأخير قراراً يحمل الرقم 132، ينص على «العفو عن كل مدني شارك في فتنة خيانة ديسمبر 2017»، و«الإفراج عن كل موقوف بسبب تلك الأحداث»، مستثنياً من ذلك «من ثبت ارتكابه جريمة قتل أو الشروع فيها»، و«من ثبت تورطه في التخطيط لتلك الفتنة أو التخابر من أجلها مع تحالف العدوان». وجاء القرار، بناءً

إنه يعتزم تنظيم جولة مقبلة من محادثات جنيف «في النصف الثاني من كانون الثاني المقبل». وأبلغ دي ميستورا لافروف أن الجولة السابقة من محادثات السلام سارت «بشكل سيئ»، مضيفاً أنه «حان الوقت لإحراز تقدم في العملية السياسية». من جهته، اعتبر لافروف أنه «بعد تحقيق مجمل الأهداف المرتبطة بالقضاء على التهديد الإرهابي، ركزنا على العملية السياسية». وأشار إلى أن محادثات أستانا قد تفضي إلى اتفاق على «المنظمات والخصائص المدعوة إلى مؤتمر الحوار الوطني». وحول الوضع في منطقة إدلب ومحيطها، قال لافروف إن «جبهة النصرة تنتشر في تلك المنطقة... وإذا استمرت الأوضاع متوترة كما هي، فإن العسكريين في الدول الضامنة الثلاث سيتفقدون على خطوات لمنع هذه الأنشطة الإجرامية».

في موازاة المؤتمر، كثفت موسكو نشاطها الدبلوماسي، إذ تشاور الرئيس فلاديمير بوتين هاتيفاً، مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، حول «ضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية» في سوريا. بدورها، أعلنت وزارة الخارجية أن الوزير سيرغي لافروف بحث في اتصال هاتفي مع نظيره الأردني أيمن الصفدي آخر تطورات الوضع في سوريا. وقالت إن الجانبين «لقتا إلى دور عمان في جهود التسوية، ولا سيما في ضوء منح الأردن صفة مراقب في اجتماعات أستانا، ودعمه مبادرة مؤتمر سوتشي، بما يخدم خلق الظروف الملائمة لمفاوضات بناءة في جنيف».

(الأخبار)

العراق

احتجاجات «الإقليم» تنحسر: أريك «ترفض الفوضى»

على المواطنين، مؤكداً أن «الحكومة ستتحرك لتهدئة الأوضاع في كردستان، والقيام بواجبها وفقاً للدستور». وأضاف «في حال اللجوء إلى العنف والقوة، فإن الحكومة الاتحادية لن تقف مكتوفة الأيدي، وستسعى وفقاً للدستور إلى القيام بما يجب القيام به في حال حدوث اعتداءات من قبل القوات الكردية، أو التجاوز على الممتلكات العامة».

وعلى خط أزمة بغداد. أربيل، على خلفية إجراء الأخيرة استفتاءً للانفصال، أكد نيجيرفان البرزاني أن «الحل مع بغداد لا يمكن أن يتم على أساس وجود طرف قوي وآخر ضعيف، بل يجب الحديث معاً بلغة تسعى لإيجاد جميع السبل للتوصل إلى نتيجة ومعالجة الخلافات». وقال إن «الإقليم يريد تسوية المشكلات، ولا يرغب في التفاوض مع بغداد على أساس من الطرف القوي ومن الطرف الضعيف، فنحن نعتقد أن هذه المسألة مسألة جدية، ومرتبطة عموماً باستقرار العراق»، مشيراً إلى أن «الحل الأوحده هو التفاوض والجلوس حول طاولة حوار واحدة، ونحن ملتزمون بالدستور، وملتزمون بالعراق الموحد، ونحترم قرار المحكمة الاتحادية».

وفي سياق متصل، أعلن الرئيس العراقي فؤاد معصوم أن «الحكومة العراقية وحكومة الإقليم ستطلقان محادثاتهما بشأن القضايا الخلافية بعد أعيايد رأس السنة الميلادية»، مضيفاً أن «المحادثات بين الطرفين ستعقد بتحكيم طرف ثالث، وهو المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيش».

(الأخبار)

الشعب الكردي الذي كشف مغالطاته، مشدداً على أن «البرزاني يحاول التمرير على الشعب اتهام الحكومة الاتحادية بقطع رواتب موظفي الإقليم مقابل تصدير آلاف البراميل من النفط يومياً لحساباته العائلية والشخصية، وشعب كردستان يتضمر من العوز والجوع». وتوقع النائب الشمالي «امتداد الانتفاضة إلى أربيل ودهوك قريباً»، خاصةً أن «الشعب الكردي أدرك بشكل واضح تعدد وتغاغل البرزاني وحزبه عن تحويل عائدات النفط المصدرة من الإقليم إلى سيولة مالية، لتغطية نفقات موظفي كردستان».

في موازاة ذلك، فإن الحديث عن إمكانية تدخل القوات الاتحادية لحماية المواطنين الأكراد لا يزال حاضراً، في حين أن التلميح البغدادي بدخول قواتها إلى «الإقليم»، وإن كان «تهديداً جدياً»، تقابله «رسائل طمأنة» بأن ما يصدر عن «المركز» لا يزال في إطاره «النظري». وأوضح المتحدث باسم «قيادة العمليات المشتركة» العميد يحيى رسول أن «ما يُقال من أخبار حول توجه القوات الأمنية إلى كردستان، وفرض النزاعات داخلها عار من الصحة»، داعياً إلى «أخذ المعلومات من مصادرها الرسمية». وأضاف أن «القوات الأمنية موجودة في المناطق المتنازع عليها، والتي أعادت الحكومة المركزية فرض الأمن فيها».

بدوره، أشار المتحدث الرسمي باسم مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي، سعد الحديثي، إلى «ضرورة قيام قوات الأمن الكردية بواجبها في تهدئة الأوضاع في كردستان، وضمان حق التظاهر، وعدم الاعتداء

حكومة البرزاني لجنة أمنية لضبط الحراك الشعبي. ولا تزال القوات الأمنية تطوق شارع السراي ومولوي، في السليمانية، القرييين من مقر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود البرزاني، في وقت تواصل فيه القوات الأمنية تطويقها مقر «قناة NRT»، التي أغلقتها السلطات وقطعت بثها، متهمَةً إياها بـ«التحريض على التظاهر».

وكان أبرز تجمع أُمس في مدينة رانية (130 كلم شمال غرب السليمانية)، حيث تظاهر مئات الشبان والناشطين، وفق وكالة «فرانس برس»، التي أشارت إلى «الانتشار الأمني الكثيف بالتوازي مع خروج التظاهرات لليوم الرابع على التوالي».

وفي تعليقه على الأحداث الجارية في «الإقليم»، حذر نيجرفان البرزاني من «تهديد حقيقي وجدي يحدق بالإقليم»، متهماً «أيادي خفية بمحاولة بث الفوضى في التظاهرات التي تشهدها مناطق كردستان العراق». وقال في مؤتمر صحافي إن «التظاهرات حق طبيعي للمواطنين، لكن من مسؤوليتنا وضع حدٍّ لأعمال الفوضى التي تحاول حرف التظاهرات عن أهدافها»، مشدداً على تأييده لـ«التظاهرات المدنية، وهي حق طبيعي، لكننا لن نقبل بالفوضى». معتبراً أن «المظاهرات جاءت بالتزامن مع تهديدات الحكومة العراقية في منطقة مخمور».

أما النائب عن «اتحاد القوى العراقية» عبد الرحمن اللويزي، فقد وصف ما يجري في السليمانية بـ«الانتفاضة ضد نظام مسعود البرزاني، من قبل

في اليوم الرابع من الاحتجاجات على سياسة حكومة «إقليم كردستان».

بدا «الاندفاع» عند المعتصمين ضعيفاً نسبياً، مع انحسار بقعة التظاهر لتشمل عدداً محدوداً من مدن وبلدات السليمانية. كان أبرزها مدينة رانية، وسط حضور أمني كثيف رافق المعتصمين. ذلك أن نيجرفان البرزاني قد أعلن أمس أن «أريك ترفض الفوضى... والخطر محقق بالإقليم»

لليوم الرابع على التوالي، تحتضن محافظة السليمانية، في «إقليم كردستان»، الاحتجاجات المناهضة لسياسات حكومة نيجرفان البرزاني، وفسادها وسوء إدارتها، وسط دعوة المظاهرات إلى «تحسين الأوضاع الاقتصادية في الإقليم». وشهدت مدن وبلدات عدة في السليمانية تظاهرات حاشدة خلال الأيام الثلاثة الماضية، تخللتها مواجهات مع القوات الأمنية «الأسايش»، أدت إلى مقتل خمسة أشخاص، وإصابة حوالي 200 بجروح.

وانتشرت قوات «الأسايش» و«البشمركة» ووحدات مكافحة الشعب» في جميع الأقسام التي شهدت التظاهرات، بما فيها مركز مدينة السليمانية، إذ شكّلت